النخب المحلية في الجزائر: المسار و السيرورة – قراءة سوسيوتاريخية–

Local elites in Algeria : The path and the process- Socio-historical reading-

مهدي بلحميتي[1] * ، زين الدين زمور[2]

[1] جامعة محمد بن أحمد وهران02 (الجزائر)، belhamiti-mehdi@hotmail.com

[2] جامعة محمد بن أحمد وهران02 (الجزائر)، z_zemmour@hotmail.com

تاريخ الاستقبال: 2022/04/09؛ **تاريخ القبول**: 2022/10/11؛ **تاريخ النشر**: 2023/03/18

ملخص: أتى مفهوم النخب عند رواده الأوائل بفكرة مفادها محاولة دحض تلك النظريات المؤسسة و القائمة على النظرة الطبقية التي تقسم المجتمع، فالمجتمعات لا تفرز طبقات بقدر ما تنتج نخبا يكون لها السبق في التحكم السياسي و في السيطرة على دوائر الحكم المختلفة و الى الآن لازالت المنظورات التي تناولت مفاهيم النخبوية و مسألة التمايز و الترقي الاجتماعي ظاهرة متجذرة بمعطياتها و عنصرا فاعلا في دراسات الاجتماع و الفقه السياسي باعتبارها محركا أساسيا للعديد من الانساق المختلفة .ولعل ابرز اشكال النخبة التي تم تناولها هي تلك الفئات الفعالة التي عرفتها المجتمعات المحلية في انساقها الانثروسوسيولوجية بحكم طبيعة العلاقة بين البنى التقليدية و الفواعل الحديثة التي تتعايش ضمن مجتمع واحد لازالت النخب المحلية عاملا اساسيا فيه و مفهوما ضروريا لفهم النسق الاجتماعي و عمليات التضامن و الحكم و اعادة انتاج الوجاهة و السلطة باختلاف اشكالها روحية سياسية اجتماعية ..الخ او بشكلها المادي و المعنوي .

الكلمات المفتاح : نخب محلية؛ سلطة؛ بنى تقليدية؛ تراتبية إجتماعية.

Abstract: The concept of the elites came to its early pioneers with the idea ,that trying to rebut those founding and existing theories.It's based on the class view that divides society.So, societies do not produce classes ,as much as, it produces elites that have a head start in political control and in controling , the different constituencies of government.So far, the perspectives, which addressed the concepts of elitism and the issue of differentiation and social advancement have been still, a phenomenon rooted in its data and an active element in sociology studies and political jurisprudence.

As a basic engine for many different formats . Perhaps the most prominent form of elite has been addressed, are the effective catigories, that local communities have known, in its anthro-sociological form ,under the nature of the relationship between traditional structures and modern actors ,that coexist within one society, local, elites ,are still a key factor in it. It is an essential concept for understanding the social form and processes of solidarity, governance ,reproduction of relevance and authority, in its various forms, spiritual, political, and social… or in its physical and moral forms.

Keywords: local elites; authority ; traditional structures ; social hierarchy

* **مهدي بلحميتي .**

I- تمهيد :

أتى مفهوم النخب عند رواده الأوائل بفكرة مفادها محاولة دحض تلك النظريات المؤسسة و القائمة على النظرة الطبقية التي تقسم المجتمع، فالمجتمعات لا تفرز طبقات بقدر ما تنتج نخبا يكون لها السبق في التحكم السياسي و في السيطرة على دوائر الحكم المختلفة و إلى الآن لازالت المنظورات التي تناولت مفاهيم النخبوية و مسألة التمايز و الترقي الإجتماعي ظاهرة متجذرة بمعطياتها ، و عنصرا فاعلا في دراسات الإجتماع و الفقه السياسي بإعتبارها محركا أساسيا للعديد من الأنساق المختلفة .

ولعل أبرز أشكال النخبة التي تم تناولها، هي تلك الفئات الفعالة التي عرفتها المجتمعات المحلية في أنساقها الأنثروسوسيولوجية بحكم طبيعة العلاقة بين البنى التقليدية و الفواعل الحديثة، التي تتعايش ضمن مجتمع واحد لازالت النخب المحلية عاملا أساسيا فيه و مفهوما ضروريا لفهم النسق الإجتماعي و عمليات التضامن و الحكم و إعادة إنتاج الوجاهة و السلطة باختلاف أشكالها روحية، سياسيةو اجتماعية ..الخ أو بشكلها المادي و المعنوي .

II . النخبوية : تاريخانية المفهوم و المجال.

1. الدلالة المفاهيمية للنخب : قراءة سوسيولوجية.

يتفق معظم الباحثين و علماء الإجتماع على أن مفهوم النخبة لم يستخدم على نطاق واسع و بشكل مركز في الكتابات السياسية والإجتماعية إلا بعد عام 1930 وذلك عبر نظرية النخبة لعالم الإقتصاد والاجتماع الإيطالي فلفريدو باريتو ، ففي تأويلاته التي إستقاها من قراءته المختلفة لإسهامات روسو و ميكيافيلي ، يرى أن الجوهر في التراتبية لكل مجتمع ، مفهوم رهين بالمميزات أو الخصائص التي نبحث عنها داخلها"، فيمكن أن توجد أرستقراطية من القديسين، كما يمكن أن توجد أرستقراطية قطاع الطرق وأرستقراطية العلماء وأرستقراطية اللصوص... الخ، إذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المجموعة من الخصائص التي تساعد على ازدهار وهيمنة فئة ما في المجتمع، سنكون أمام ما يمكن أن نسميه بكل بساطة النخبة"(حوراني،1986، صفحة88). أي تلك الفئة من الأفراد المتفوقين في المجتمع ، و الذين تسنح لهم صفاتهم العليا بالوصول الى السلطة و الشهرة و نجد إضافة الى باريتو إسهامات الإيطالي الآخر موسكا الذي حلل مفهوم النخبة إنطلاقا من دراساته التي رأى فيها أن كل الحكومات بغض النظر عن تركيبها خاضعة لسيطرة أقلية ما، بحكم المولد أو الثروة أو المهارة أو أداء الوظائف التقليدية واستخلاصاً من دراساته التاريخية المقارنة للمؤسسات السياسية ، أكد أن الأغلبية لم تحكم أبداً وإنما كانت خاضعة دائماً للأقلية ، ونبه إلى أن أحسن أنماطها هي الأقلية المفتوحة التي تجدد نفسها .و أن النخبة كأقلية متميزة تمارس السلطة السياسية مباشرة أو تؤثر بقوة ولو سراً في ممارستها، يعتري هذه الأقلية من آن لآخر تغيير في تركيبها يؤدي إلى تكريس أفراد جدد من طبقات دنيا ، أو دمج فئات اجتماعية بها ، أو الإستعاضة عنها تماماً بتعيين نخبة مضادة كما في الثورات .

أما هارولد لازويل فيرى أن النخبة "هي تلك المجموعة من الأفراد الذين يتمتعون بأكبر قدر من أي قيمة كانت"(سعادة،،2010،صفحة95). و النخبة السياسية يراها أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة فى أى تنظيم سياسي والذين يحصلون على الشطر الأكبر من الموارد النادرة، التى يتنافس عليها الناس، مثل الثروة والمكانة والسلطة وهذا هو معيار التمييز بين النخبة والجماهير و ببساطة أنها تلك الطبقة التي تتميز بقدرتها على التأثير أكثر من غيرها، مع جنيها لنتائج ملموسة بفعل هذا التأثير.

فيما نجد رايت ميلز الذي ركز على المجتمع الأمريكي في دراساته، "يقيم علاقة وطيدة بين النخبة وإمتلاك إمكانية اتخاذ القرار، حيث توصل إلى أن هناك مجموعة من المؤسسات تتحكم في مسار الولايات المتحدة حددها في: المؤسسة العسكرية، المؤسسة السياسية؛ مؤسسة الشركات الكبرى، من خلال نخبة تحتل مكانة مهمة داخل هرم اتخاذ القرار داخل هذه المؤسسات"(لكريني،2008) .

أما ميشيلز روبرت ففي منظوره للنخبة يرى أن هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات الاجتماعية و السياسية بدءا من الحزب و الدولة، فهو يرى أن النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة إلى حكم قلة من الأفراد، لأن التنظيم يحتاج إلى أقلية

منظمة، وهذه الأقلية تستحوذ على السلطة من خلال موقعها في مركز اتخاذ القرار، وهو ما يسمى بالأقلية الذي لم يلتفت إليه ماركس في دراساته السياسية.

إن هذا التباين والاختلاف في تحديد معطى النخبة جعل بوتومور غير قادر على حسم الموضوع، أو أن يعطي تعريفا متميزا، لذلك فهو حاول إعطاء توليفة من تعريفات ممن سبقوه وبشكل حذر، حيث يميز بين (النخبة) بشكل عام، والأقلية التي تحكم المجتمع، فيقول (إذا استعملنا الاصطلاح العام (النخبة) لتلك الفئات ذات الوظائف، فإننا عندها نحتاج مصطلحا نطلقه على تلك الأقلية التي تحكم المجتمع، وهي ليست فئة وظائفية بالمعنى الذي تستعمل فيه هذه الكلمة، ولكنها في أية حالة من الأحوال ذات أهمية اجتماعية عظيمة مما يجعلها جديرة بأن يكون لها اسم خاص مميز، سنستعمل هنا مصطلح موسكا (الطبقة السياسية) للإشارة إلى كل تلك الفئات التي تمارس السلطة أو التأثير السياسي والتي تمارس السلطة السياسية أو التأثير السياسي والتي تدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة السياسية، وسنميز فئة صغرى ضمن الطبقة السياسية، وهي النخبة السياسية الشاملة للأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في مجتمع ما في وقت من الأوقات.

فعلى مستوى المفهوم الواسع لكلمة النخب أو النخبة، فيمكن القول أن أغلب الدراسات تتفق على أنها تشير إلى مجموعة من الأفراد الذين يشغلون مراكز متميزة داخل مجتمع ما، و تميز بمجموعة من الخصائص الإجتماعية و السياسية وحتى الدينية الشيء الذي يجعلها شريحة محظوظة و مقبولة، بل يمكنها من شغل مراكز النفوذ و السيطرة في مجتمع معين .

وفي المجتمعات المغاربية، فالبنى و التراتبية الاجتماعية هي من تحدد السلطة في هاته المجتمعات، فقد كانت و لا زالت إمتدادا للنتاج الإجتماعي التي شكلته في معظم الأوقات بنية هاته النخب أو الفئوية الأعيانية من خلال تحكمها بالرأسمال الرمزي و المادي و خصوصا على مستويات المحلية من خلال تحالفاتها و عصبيتها و بنى قرابتها ، و هذا ما يؤكده بيار بورديو في قوله : "أن السلطة ليست شيئا متموضعا في مكان ما ، و إنما هي عبارة عن نظام من العلاقات المتشابكة و نجد أن كل بنية العالم الإجتماعي ، ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار ، من أجل فهم آليات الهيمنة و السيطرة"(صالح، 1986،صفحة65). التي تفرضها مختلف الأنساق و البناءات المجتمعية، باعتبارها وليدة الديناميات المرتبطة بإنتاج و تجذير الوجاهة على أساس أنها احدى العوامل التي تحدد شروط استمرارها وتحولها ، و بالتالي يمكن القول أن النخبة المحلية كامتداد للنخب الأخرى تظل أقلية تملك السلطة و تتوفر على إمكانيات الفعل و القدرة على التأثير والحكم، هي أقلية إستراتيجية و متجانسة تحمل مشروعا مجتمعيا، و تتوفر على الكفاءة و الخبرة والتخصص، و هي بذلك تكون منفتحة و متواصلة مع المجتمع .

2. أهل الحل و العقد ، العينوية و الفضاء الوجائهي بالمغرب الكبير.

يمكن القول أن أغلب الدراسات تتفق على النخب تشير إلى مجموعة من الأفراد الذين يشغلون مراكز متميزة داخل مجتمع ما، و تميز بمجموعة من الخصائص الإجتماعية و السياسية و حتى الدينية الشيء الذي يجعلها شريحة محظوظة و مقبولة بل يمكنها من شغل مراكز النفوذ و السيطرة في مجتمع معين .

ففي المجتمعات المغاربية كان الواقع مغايرا لنتاج الحضارة الغربية و خصوصا في تشكلها وفي تشكل الوجاهات الاجتماعية فنظرة المفكر عبد الحميد هنية من القضايا المتصلة بتاريخ التراتب الإجتماعي في بلدان المغرب الكبير ، فتحت له المجال للتكلم عن ما سمي بثنائية الأعيان و النخب فقدم دلالات على تباين المفهومين المرتبطين المختلفين ، مبينا أن مفهوم الأعيان ينسب إلى الأنماط العتيقة في بناء النفوذ الإجتماعي ، عكس المفهوم الذي تقوم عليه هاته الورقة البحثية مفهوم النخب أو النخبة باعتبارها مفهوما نسبيا ممتدا دالا على الفترة الحديثة نوعا ما ، مع عدة مفاهيم أخرى كالزعامات والشخصيات و القياد التي ظهرت مع الإحتلال و الصدمة الكلونيالية للمغرب الكبير.

إن الحديث عن العينية في التاريخ المغاربي سيحملنا إلى الرجوع نحو الماضي و إستدعاء البعد التاريخي في مفهوم أهل الحل و العقد في الفكر الإسلامي و علاقتها بمفهوم البيعة فيمكن الحديث عن أبعاد الفكر السياسي و ظاهرة السلطة فيه بالمرور على مكانه هاته الفئة باعتبارها تحمل مجموعة من الخصائص التي تجعلها مميزة عن غيرها ، فنجد أن معجم مصطلحات أصول الفقه أن مفهوم أهل الحل والعقد" تطلق إطلاقات ثلاثة "أحدهما عام، و خاص و أخص، فبالإطلاق العام أهل الحل والعقد هم قادة المجتمع وأعيانه وذوو الرأي في شؤونه العامة و باطلاق خاص هم نوّاب الأمّة أو أي مجتمع أو قطر مسلم، الذين ينوبون عن الكافة في إختيار خليفة أو حاكم، وفي خلعه و يشترط فيهم الخبرة بما يقومون به، دون بلوغ مرتبة الإجتهاد الفقهي، و بالاطلاق الأخص هم المجتهدون القادرون على إستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، وباتفاقهم على

حكم شرعي ينعقد الإجماع ، و من هنا نرى أن التعريف البارز للمفهوم يحيلنا إلى قراءته من بعدين أساسيين و هو أنه يحوي فصيلين يتأرجح بينهما هما أهل العلم و أهل السلطة الإجتماعية من أصحاب الشوكة و الوجاهة "(نوح،2019).

حيث" أن نتاجها يكون من تنخيبها من العامة لما لها من مميزات بحيث نجد إسقاطا لبعد العقد الإجتماعي لما يمنحه العوام لهاته الفئات و ثقة بأن تمثلهم، حيث أن الوظيفة الأساسية لهذه الجماعة تتجه بالأساس إلى الرعية في صيانة لحقوقها قبل السلطة في حدود الشرع، ناقلة لمطالبها في تعاملها مع السلطة ، حيث تشكل هذه الجماعة واسطة أساسية بين الراعي و الرعية"(عبد الفتاح ،1981، صفحة 366) . و بالتالي نجد أن مفهوم السلطة مرتبط بإسهاب بمفهوم البيعة بإعتبارها" عقد بين طرفي المنظومة السياسية ، أي قمة هرم السلطة من ناحية و أهل الحل و العقد الممثلين للأهالي من ناحية ثانية و ما كتابة البيعة إلا شكل من أشكال تثبيت بنود ما حصل حوله من إتفاق بين طرفين"(هنية،2013، صفحة10).

و بالتالي يرى السبتي أن هنية قدم إعادة الإعتبار لضرورة فهم سياقات المفاهيم الأساسية في الفكر الإسلامي من حل و عقد و بيعة و ما ستؤول إليه لاستعاب مفهوم الأعيان في مركزيته و حتى خارجها بتجاوزه مفهومه الظاهر ، بحيث إعتبره أيضا مفهوما إجرائيا يمكن ويساعد على فهم آليات تشكل السلطة على/في المستوى المحلي و عنصرا هاما في بنائها ، كما أنه يساعد على تتبع عملية إعادة و صياغة أشكالها حسب التحولات التي عرفتها المجالات والسياقات والظرفيات.

إن قراءة أي فضاء محلي يحيلنا إلى معرفة منظورات تأسيسه و قواعد ترسيخه على المستويات المحلية من خلال مرفولوجيته الإجتماعية و أنماط تنظيمه و تقسيمه و قراءة مخرجات الفعل السلطوي فيه، لقد أكد بالوندي أنه حتى في المجتمعات التي تغيب فيها المؤسسات السياسية بمنظورها المعاصر، تبقى ظاهرة السلطة متجذرة و حاملة للممارسات العملية السلطوية من خلال فئة مميزة لها سمات الإنفراد و القدرة على تسيير شأنها العام و من هنا لا ننكر الحضور الظاهر لما يسمى النخب المحلية كفاعل أساسي في عملية التسيير و الحكم المحليين ، فما هو مفهومها ؟

1. النخب المحلية: المفهوم.

إن أي حديث عن نخبة محلية لا يمكن تصوره دون ربطها بمجالها المعيشي أو مجال النفوذ المحلي الذي تكون ضمنه، إن الحديث عن آلية التنخيب و الترقي أو الوصول إلى اتخاذ القرار المحلي يجعلنا نرى بأن النخبة المحلية هي تلك النخب ذات البعدين التقليدي أو الحداثي التي ترى في المجال المحلي مجالا للممارسة سلطتها و تتكون من مختلف الفاعلين النخبويين المحليين من منتخبين، رؤساء أحزاب، الجمعيات، أصحاب القرار الإداري ،كبار التجار و الصناعيين المحليين و مثقفين من الناحية الحداثية أو أولئك الذين لهم مكانة اجتماعية مرموقة كرؤساء العائلات العريقة و أصحاب رؤوس الأموال و الأراضي و الشيوخ الزوايا و أصحاب المكانات الروحية و الدينية أي فئات الأعيان و ذلك من الناحية تقليدية نوعا ما كما يمكن أن نجد نخبا محلية تجمع البعدين معا.

و من هنا يرى الباحث هشام القرعاوي أن النخبة المحلية لا تخرج عن الإطار العام للنخب، والذي "يتمثل في وجود أقلية أوليغارشية تتحكم في تدبير وسائل الإنتاج والإكراه على الصعيد المحلي بما يكفل لها توجيه وقيادة المجتمع المحلي بالتأثير على القرار المحلي أو بالمساهمة في صناعته، بل قد يصل الأمر إلى حد اتخاذ القرارات المحلية أو تشكيل جماعات ضاغطة تلزم السلطة الرسمية المحلية الخضوع لمنطلقاتها من خلال مختلف العوامل"(القرعاوي،2020) .

أما الباحث عبد الرحيم العطري فيرى بأن النخبة المحلية هي تلك "المجموعة من الأقليات التي تتوفر لها امكانات صنع القرار ، أو على الأقل المساهمة في بلورته أو تصريفه، أنها تلك الفئة من الأشخاص الذين يستطيعون لأسباب مختلفة ، و بسبب حيازة رساميل متنوعة، أن يؤثروا في سلطة القرار على المستوى المحلي أو الاقليمي"(العطري، 2013، صفحة43) .

و منه يمكن القول أن النخبة المحلية هي تلك الفئات التي تحتل تراتبيات اعلى من خلال أفراد المجتمع المحلي و تمتاز بكونها ذات توجهات وأبعاد المحلية فمجتمعاتنا المغاربية عرفت واقعا مغايرا للحضارة الغربية و خصوصا في تشكيل الوجاهات الإجتماعية، بحضور ثنائية الأعيان و النخب، فمفهوم الأعيان ينسب إلى الأنماط العتيقة في بناء النفوذ الإجتماعي انثربولوجيا ، أما مفهوم النخب أو النخبة يحيلنا نسبيا للدلالة على الفترة الحديثة نوعا ما في مجتمعاتنا ، التي قد جمعت في كثير من الأحيان في شكل واحد ، فيرى "روبير مونتاني ، أن شروط انتاج الوجاهة الإجتماعية داخل النسق القبلي المغاربي، لا تتحدد فقط بما يتوفر عليه الفرد من خيرات رمزية و مادية و لكنها تتجدد باعترافات خارجية و داخلية ، فالزعامات و القيادات المحلية

لا تكتسب قوتها إلا بفضل التمثيل المزدوج (تمثيل القبيلة و المخزن/الدول) ذلك أن الامغار/الشيخ يلوح كزعيم للقبيلة ، لكنه يعد أيضا قائدا ممثلا للمخزن ، فالزعامات المحلية و في حالات عديدة ، تنتقل من موقع السلطة المضادة إلى موقع السلطة المخزنية"(العطري،2013،صفحة 35) .

2. النخب المحلية: المجالات و الأنواع.

لقد نالت دراسات النخبوية الكثير من الإسهامات في أبعادها السياسوية و خاصة في قراءات مفاهيم القوة و السلطة و التأثير ، هذا أحال إحدى ركائزها الأساسية المهمة إلى درجة ثانية لم تحظى بكثير من الدراسة لعل أبرزه البعد الإجتماعي لمسمى النخب، افالحديث عن بعدها الإجتماعي سيحيلنا إلى البحث عن آليات إشتغال هاته الفئات التراتبية في فضاءات مغايرة غير الفضاءات التي اشتغل عليها رواد النخبوية ، و يجعلنا ننتقل إلى درجات أبسط لتحليل هذا النفوذ و لعل أبرز ظهور لها الفاعلية التي تشهدها في مجال امتدادها محليا ، اذن إن الحديث عن الفضاء الإجتماعي للنخب ينقلنا للحديث عن مكانة النخب المحلية في كثير من الأحيان بمختلف امتداداتها، التي بدورها تجعلنا نبحث عن أدوار الفاعلين و مكاناتهم من خلال اشتغالاتهم، التي نعني بها أشكال الوجود النخبوي ضمن المجتمع المحلي و من هنا يمكن تصنيفها وفق الباحث المغربي حماني أقفلي كالآتي :

–النخب الإقتصادية :ينطلق أقفلي في تحديده للنخبة الإقتصادية المحلية من كونها تلك الفئة الفاعلة، التي تتكون غالبا من الملاكين الكبار للأراضي ، الفاعلين الاقتصاديين كالمقاولين و المسيررين ضمن أطر المجتمع المحلي، اضافة إلى التجار الكبار و بعض من ممارسي المهن الحرة و ينطلق العطري في تعريفها كونها "تلك المجموعة التي تختص بالأعمال الفلاحية و التجارية و الصناعية و نجد في اطارها كلا من الملاك و الكساب و التاجر و الصناك و المقاول ، فضلا عن أصحاب المهن الحرة كالطبيب الخاص و الصيدلي و المحامي ونجد فيها العامل المهاجر إلى الخارج الذي يوصف محليا بزماكري"(العطري،2013، صفحة44) ، و وفق أقفلي فمُشَكِلات النخب الاقتصادية المحلية تقوم على ما يلي :

- ✓ **الملاك الكبار** : و يمكن تحديد فئة الملاك الكبار إلى فرقتين أساسيتين ، أولها الملاك الكبار التقليديين والذين يكونون من أبناء القبائل المعروفة في المنطقة ذات النفوذ في الكثير من الأحيان(أي أنه في فضائه المحلي الأصلي)، و يعتمد على ممارسة الزراعة و يتعداها في كثير من الأحيان الى ممارسة نشاطات أخرى كإحتكار الأسواق و بيع المواشي و السمسرة في بيع الأراضي و العقارات .
- ✓ **الملاك الكبار الجدد:** يمتاز هذا النوع من النخبة في كونه في كثير من الأحيان أنه دخيل على المجتمع المحلي و بالتالي لا يشاطره في كثير من عاداته و أعرافه و لهجته ، يمتاز أنه قادم من بيئة محلية مغايرة و في كثير من الأحيان بيئة حضرية و يعيش وفقا للمنظومة القيمية لتلك البيئات، يعتمد على ممارسة الزراعة بشكل أكثر حداثة و يوسع نشاطاته لتشمل مختلف الأنشطة التجارية و الصناعية و العقارات .
- ✓ **المقاول المحلي** : و في هذا يرى أقفلي أنها عبارة عن تلك الفئات التي استفادت من الكثير من المعطيات أهمها الظرفية الإقتصادية التي عاشها المغرب، أو كما عشناها نحن في الجزائر كقروض و دعم مشاريع للشباب كجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM و التي مكنت إلى بروز نمط معين من المقاوليين المحليين من خلال دعم مباشر من الدولة للمشاريع و انجاز مؤسسات مصغرة و تسهيلات معتبرة لهاته الفئات تتعاطى العديد من الأنشطة عل أبرزها البناء و التجارة و الصناعات الخفيفة و تسعى في كثير من الأحيان إلى ربط علاقات متشعبة مع السلطة و الفاعلين المحليين للإستفادة من فرص أكبر في عروض العمل ، و يرى أقفلي أن هاته الفئات رغم امتيازها بالعصامية و الذكاء في عديد من الأحيان، إلا أن فئات عريضة منها غالبا تكون ذات تعليم متوسط أو تقليدي و أنهم من مخلفات النظام التعليمي الذين بدؤوا حياتهم المهنية في سن مبكرة كمأجورين أو متعلمين مهنيين ، و هذا لا ينفي وجود فئات أخرى منهم ذات تعليم محترم و متخصص من خريجي المعاهد و الجامعات ممن استفادوا من المشاريع الممولة من قبل مؤسسات الدولة أو من فئات أخرى اعتمدوا على رساميلهم العائلية أو من توارث المهنة.

تمتاز هاته الفئة في كثير من الأحيان بأنها ذات رؤى محدودة في التسيير الحديث كونها لا/لم تخضع للتأهيل المتخصص و التكوين في ادارة مؤسساتها أو مقاولاتها و ما زالت تعتمد في العمل على مؤشرات تقليدية كالعمال الذين ينتمون للعائلة أو العرش أو المنطقة كونهم حسب رأيهم الأجدر بالثقة في كثير من الأحيان و في هذا الإطار يقول سليم اللوزي أن "من صفات المقاول المحلي أنه غير متخصص و متعدد الكفايات في كثير من الأحيان و بسبب إفتقارهم إلى تكوين حديث في مجال التسيير و التدبير، ما يزال الكثير من المقاولين المحليين يعتمدون في تسيير مقاولاتهم على طرق تقليدية، هذا و يرتبط المقاول المحلي بمحيطه الإجتماعي و الإقتصادي أشد ارتباط "(اللوزي،2009).

ينطلق المسير المحلي من كونه أحد أشكال المقاولين ذوي مكتسبات مسبقة تؤهله للتحكم و الإدارة المتمكنة في المؤسسة ، أي أنه متفوق في تسيير الشأن المحلي اقتصاديا من خلال تحكمه برأس المال المادي، من خلال ما يحوزه من رأس مال رمزي و معرفي الذي يتمثل في خبرته و تجربته و ما اكتسبه من معارف عن طرق القنوات التعليمية أساسا، يمتاز في أغلب الأحيان بإعتباره صاحب مستوى تعليمي محترم و ذو شبكة رساميل علائقية محترمة، كما أنه في أغلب الأحيان لا ينتمي للمجتمع المحلي و لا تربطه به علاقات خاصة .

–النخب السياسية المحلية : تتكون النخبة السياسية المحلية من كل الفعاليات المنخرطة في المنافسة السياسية المحلية، المنافسة الدائرة حول السلطان المحلي و هي تتوزع على عدة أشكال منها العين المحلي، تقليديا أو جديدا، الذي لا يختلف في الجوهر مع الملاك المحلي إلا أنه قد لعب أدوارا مهمة و حاسمة في المجتمعات المحلية، غير أنه لم يعد اليوم بسبب التحولات الإجتماعية و الثقافية، التي أضحت تعرفها المجتمعات يحتكر تمثيلية السكان و أصبح يواجه منافسة شديدة من طرف فعاليات سياسية جديدة و خاصة العين الجديد و المناضل و الوصولي، أما المناضل المحلي فسماته تتجلى من خلال توفره على مستوى أخلاقي عال، يدافع عن قضية – عكس العين و الوصولي- ترتبط بمجموعة من القناعات و المبادئ.

أما بالنسبة للوصولي، فهو من الشخصيات السياسية التي تزخر بها الساحة السياسية المحلية و الذي يترك تذمرا و خيبة أمل لدى الناخبين و هذا ما سنتطرق إليه في نقاط لاحقة، فهو يضطلع بأدوار سياسية و اجتماعية في غاية الأهمية و لا يمكن تجاهله في تحليل و فهم الدينامية السياسية المحلية.

–النخب الإدارية:تكون هذه النخبة من مجموع الأشخاص الذين يحتلون أهم المواقع الرسمية داخل المؤسسات الإدارية المحلية التابعة للدولة، فالنخبة الإدارية تشكل عنصرا هاما لا يمكن تجاهله في دراسة بناء السلطان المحلي و ذلك لسببين :"

– أن النخبة الإدارية جزء من الواقع المجتمعي المحلي و لها وجود قوي على جميع الأصعدة المحلية.

– أن أدوارها لا تنحصر في تنفيذ قرارات الإدارة المركزية كما يعتقد البعض، فهي تتمتع بهامش مهم من الحرية و الإستقلالية يمكنها من القيام بأدوار مستقلة في كثير من الأحيان.

و يمكن تقسيم هذه النخبة إلى فئتين رئيسيتين:- فئة المسؤولين الإداريين أي فئة الأطر الإدارية – فئة أعوان السلطة "(اللوزي،2009).

–النخب الثقافية: إن المثقف ليس بالضرورة متعلما، كما أن المتعلم ليس بالضرورة مثقفا و بالتالي التمييز بين المثقف و غير المثقف لا يتم على أساس نوعية النشاط الأساسي الذي يزاوله الفرد، أي على أساس التمييز بين العمل اليدوي العضلي و العمل الفكري، لعل المقياس الذي يجب اعتماده في تحديد المثقف المحلي، هو مدى المساهمة في الحياة الفكرية المحلية و اغنائها من خلال انتاجات فكرية أو إبداعات فنية كيفما كانت طبيعتها.

–النخب الدينية: و تتكون أساسا من ثلاث شخصيات رئيسية و هي الشريف و الطالب و مقدم الزاوية المحلية، فالشريف لقب لا يمنح لحامله دورا أو مكانة متميزة، فهو بذلك ينقسم إلى الشريف العادي و هو كل شخص ينحدر من شجرة الرسول صلى الله عليه و سلم و هو في المغرب كل من استطاع أن يقنع العامة بأنه ينتسب لأهل البيت بالمفهوم الواسع بغض النظر عن صحة ذلك النسب أم لا.

أما الشكل الثاني فيتمثل أساسا في الشريف–البركة و هو يتميز باعتراف الجماعة له بالبركة، التي هي المقوم الأساسي لسلطانه و نفوذه، و لما يتمتع من امتيازات خاصة داخل المجتمع المحلي.

أما الطالب، فأوضاعه تختلف باختلاف حسب المجال الجغرافي الذي ينتمي إليه و بالتالي فإننا نميز بين الطالب في القرية و الفقيه في المدينة فالطالب– وهنا نتحدث عن القرية– كثير التنقل، لا يستقر في مكان واحد فهو بذلك كثير الترحال و التنقل و لهذا فهو يعتبر أجنبيا عن المجتمع المحلي، لا يندمج فيه و لا ينتسب إليه و لا يتدخل في شؤونه الداخلية إلا لغاية الوعظ و الإرشاد و تقديم النصيحة، أما بالنسبة لتكوينه، فإنه يقتصر على حفظ القرءان الكريم كليا أو جزئيا و له سلوك إجتماعي متميز فهو قليل الحديث عندما يكون في الجلسات العامة و لا يتكلم إلا إذا طلب منه.

و بخصوص الفقيه في المدينة، فهو أقرب ما يكون من الطالب في القرية، لكن لا يتمتع بنفس المكانة الإجتماعية التي يتمتع بها نظراؤهم في البادية فهو يتميز عنه أنه يرتبط بنمط عيش حضري و مستواه الثقافي مرتفع نسبيا، حضري بطبعه، متشبث بعادات و تقاليد أهل المدينة، تربطه علاقات وطيدة بالمدينة التي يقطنها.

و بعد الحديث عن كل من الفقيه و الطالب و أهم المميزات التي تميزهما، سيتم الإنتقال للحديث عن مقدم الزاوية، على اعتبار أن الزاوية تعتبر من المؤسسات الدينية الهامة في المجتمعات المغربية التقليدية، لعبت أدوارا اجتماعية و سياسية و اقتصادية طلائعية في تاريخ المغرب.

و يمكن تصنيف الزوايا إلى ثلاثة أصناف رئيسية : الزوايا الكبرى التي توجد مراكزها بكبريات المدن المغربية و هناك الزوايا التي يسميها" مُحَمَّد كسوس بالوسيطة و هي تلك الزوايا المتواجدة في المدن الصغيرة و المتوسطة و هناك الأماكن المقدسة و التي يصطلح عليها بالسيد و هي أماكن تكاد تكون متواجدة في كل قرية و دوار و قبيلة و مقدم تلك الزوايا يكون رجلا مسنا، متوسط الحال قلما يزاول حرفة محددة، رجل متعلم، يحفظ ما تيسر من القرآن الكريم، و ليست له دراية كبيرة بتاريخ و طقوس الطريقة التي تنتمي لها زاويته"(اللوزي،2009).

III– . النخب في الجزائر :من الإستبعاد ،فالإغتراب،فالمشاركة العينية إلى أدلجة الخطاب السياسي:

إن التطرق إلى السياق التاريخي الذي مرت به النخب المحلية بإعتبارها مفهوم مهم في التحليل السوسيو–سياسي ، كسيرورة زمانية تتحدد خلالها :الأشكال ،التسميات،التنظيم، الهرمية، و الصلاحيات السلطوية في إطار البناءات الاجتماعية التقليدية او في إطار التنظيمات الإدارية المستحدثة ،بعد ان يتم تحديد الفروقات الفردية التي تميز الإنسان السياسي Homo-politics عن الإنسان المدني Homo-civicous،في إطار المجتمع المحلي الذي يعبر عن عدد إحصائي من الأفراد ،يعيشون في جغرافيا محددة ،يتشاركون جميع أنشطة الحياة الاجتماعية،السياسية و الاقتصادية .فمن خلال هاته السيرورة التاريخية يتم رصد التغيرات التي مرت بها هاته النخب المحلية على الصعيد التنظيمي و العلائقي و الوظيفي وسياقها الاجتماعي، الثقافي و السياسي، بالتركيز على أهم المحكات التي أثرت في كينونة النخب الجزائرية.

فالجزائر في تاريخها القديم و الوسيط و المعاصر نظم الحياة فيها السكان المحليون في فترات عدم تعرضهم لأي إحتلال ،كما أقيمت عليها عدة دول بإعتبارها امتدادا لامبراطوريات كانت مسيطرة في فترة زمنية معينة و هو ما ينعكس على الحياة الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية للأهالي ،إلا أن الممارسات السياسية و التنظيم الإداري لم يكن واضحا كما هو في عهد الدولة العثمانية التي تعتبر الدولة التي أرست القواعد و الأسس لدولة المؤسسات و الإنبعاث السياسي .

1. الدولة العثمانية :تكريس العلاقة الزبونية .

كانت الجزائر تعيش حالة فوضى و شتات و ضعف بسبب الحروب الأهلية التي كانت بين عدة دويلات داخل الجغرافيا الجزائرية ، التي تصل امتداداتها أحيانا إلى دول شمال افريقيا الأخرى ،أدت حالة الضعف هاته، بالإحتلال الإسباني إلى إحتلال مدن الساحل الجزائري ،مما أدى بالأهالي إلى الاستنجاد برياس البحر الأخوة عروج و خيرالدين بربروس، الذين قدما ولاءهما فيما بعد للدولة العثمانية و أصبحت الجزائر ،إيالة عثمانية تابعة لسلطة الباب العالي ،و تولى الحكم العثماني على الجزائر عدة حكام بتسميات مختلفة و هم :البالربايات ،الباشوات و الدايات ،الذين في عهدهم أصبحت الجزائر مستقلة عن سلطة الباب العالي و تم خلال هاته الفترة تحديد الإرهاصات لبلورة الدولة الجزائرية المستقلة و كان يتم تعيين الداي عن طريق الإنتخاب من طرف ضباط الجيش ،أو يتم فرضه من قبل الطرف المسيطر في الجيش ،في ظل وجود صراع على السلطة بين مختلف فصائل الجيش ،حيث كان الداي يساعده ما يسمى بالديوان الأصغر ،الذي يعتبر بمثابة مجلس للحكومة و يتمثل أعضاؤه في :الخزناجي، الأغا خوجة الخيل ،وكيل الخراج و بيت المالجي و لكل سلطة من هاته السلطات و ظائف و مهام محددة ،تخضع للسلطة العليا المتمثلة في الداي.

أما على المستوى المحلي فقط تم تنظيم السلطة المحلية و فق مستويات إدارية تخضع للتراتبية التالية:

"***الباي** :على رأس البايلك و له سلطات غير محددة.

***الخليفة** : على رأس الوطن.

***القايد** : على رأس القبيلة و يكون تركيا أو كرغليا و يحكم الوطن أو القبيلة ،كما يقوم كذلك بمراقبة الشيوخ ،إضافة إلى وظائف أخرى كالعدالة و حفظ الأمن و الضرائب و التنظيم الإقتصادي و غالبا ما ينتمي القائد إلى الجيش الإنكشاري و له مسؤولية مزدوجة تجاه الأتراك و تجاه الجزائريين ،إلا أنه كثيرا ما كانت القبائل الجزائرية و هي قبائل المخزن على وجه الخصوص ،تفرض قادتها و ممثليها في هذا المنصب ،أما الحاكم في الفحص فهو بمثابة القايد في المدن و الوسط الحضري .

***الشيخ** :على رأس الفرقة."(قرفي،2008،صفحة 21).

و كانت هاته المناصب تشترى بمبالغ و هدايا طائلة خاصة منصب الباي ، على أن يتم إسترجاع هاته الأموال عن طريق النظام الضريبي ، الذي يدفعه الأهالي من عملهم و جهدهم الخاص، فقد كان البايات يتفننون في فرض أنواع من الضرائب ،التي أرهقت كاهل القبائل الجزائرية و التي أصبحت سبب لتوتر العلاقات بينهم و كما توصل الجزائريون، إلى أن السلطة العثمانية ، لا يهمها إلا تحصيل و جمع الضرائب و الأموال و لا يهمها السكان المحليون الذي يتعطشون إلى حياة إقتصادية و إجتماعية كريمة كما يطمحون إلى المشاركة السياسية ،كحق مشروع ،بما أنهم أصحاب الأرض و ملاكها و الوطن وطنهم خاصة و أن المؤسسة العسكرية المتمثلة في الوجق المكون من جنود ينتمون إلى جغرافيا الدولة العثمانية بغض النظر عن عرقهم و لغتهم ،حيث يتم تعيينهم من قبل سلطة الباب العالي و جلبهم للجزائر ،كانت هي المؤسسة مسيطرة تماما على الحياة السياسية و تم خلالها منع كل جزائري أو كرغلي من الوصول إلى مواقع سلطوية "و هو ما يدل على طبيعة العلاقات القائمة بين السلطة و الأهالي ،حيث أن الجزائريين لما حرموا من الوصول إلى السلطة و الإرتقاء فيها و المساهمة في الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية ،فإنهم كانوا يشكلون معارضة مدى الحياة ،لا يتعاملون مع السلطة على أنها شريك أو وصاية يعول عليها في حل القضايا و قضاء الحاجات و تقديم الخدمات بل تكون المعاملة على إعتبارها سلطة غريبة طاغية معتدية ،تسلط قوتها على فئات المجتمع التي تخدمها و /أو لا تخدمها على السواء"(قرفي،2008، صفحة26) .

وهذا الوضع أيضا ،أدى إلى معارضة بعض الزوايا ،كالزاوية التيجانية ،الرحمانية و القادرية ،كما رفضت بعض القبائل الكبرى، الرضوخ إلى السلطة العثمانية كقبيلة الزواوة ،و التي إعتمدت على تقسيم نظامها السياسي و الإجتماعي بشكل فردي ،يضمن لها الإستقلالية أولا و الإستمرارية ثانيا "فقد كان التقسيم الدقيق عند قبائل الزواوة يتمثل في القبيلة ،الفرقة ،الخروبة ،الفرقد و الدشرة ،التي هي الخلية الأساسية و القاعدية ،التي تضم العائلات و كان لكل دشرة أمين و أمناء يشكلون الجمعة ،التي تنتخب أمين الأمناء الذي يكلف بالسهر على إحترام العرف (القانون العرفي) و الأمن يعمل على تطبيق قرارات الجماعة"(قرفي،2008، صفحة 29).

فكانت النظم التقليدية الإجتماعية للقبيلة هي من تنظم الحياة الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية للمجتمع المحلي المتمثل في القبيلة ، كما كانت علاقة السلطة العثمانية مع الأهالي كانت علاقة زبونية يراعى فيها الجانب الخاص بالمصالح العثمانية ،لا تتكفل بالشؤون الإجتماعية ،الإقتصادية و السياسية لهؤلاء الأهالي ،هدفها جمع الضرائب و المحاصيل الزراعية على مستوى البايلك، الذي في الأخير تدعم به سلطة الداي و تتقرب به إليه من أجل إعادة التعيين في المنصب مع فرض هرمية السلم السياسي، بالمقابل رفضت بعض القبائل الخضوع و الخنوع لهاته السلطة .

2. دولة الأمير عبد القادر: محاولة الإحتواء.

رفض الأمير عبد القادر بن محي الدين الحسني أي تعامل مع السلطة العثمانية ،فقد كانت علاقته و علاقة عائلته ،جد متوترة مع باي وهران ،فقد أراد من خلال علمه و نسبه الشريف و مكانته الإجتماعية تأسيس دولة جزائرية مستقلة ،بسواعد أبنائها و طاقاتهم الفكرية ،السياسية و العسكرية و يعتبرون نخب في مجالاتهم ،كما رفض أي تعامل مع السلطات العثمانية فقد ذكر الباحث "سعيدني أن الأمير عبد القادر كان لا يميل إلى العنصر التركي و لا يطمئن إلى جماعة الكراغلة و لا يثق بموظفي البايلك و لا يتعاون مع فرسان المخزن "(قرفي،2008، صفحة 34). ، لذلك قام بإحداث قطيعة تامة مع الأنظمة السياسية و الإدارية العثمانية ،مما أدى إلى نزع الصلاحيات و الإمتيازات ،لبعض الفئات التي كانت تحظى

بمكانة سياسية و إقتصادية ناهيك عن الإجتماعية في ظل السلطة العثمانية ،الأمر الذي أدى إلى ثورتهم ضده و تحالفهم مع الإحتلال الفرنسي، من أجل ضمان مصالحهم و الحفاظ على إمتيازاتهم.

فقد حدد الأمير عبد القادر النظام السياسي لدولته على إرساء المساواة و مركزية السلطة ، لجمع الأمر و عدم التشتت و الإرتجالية في إتخاذ القرار كما ركز على إختيار الرجال الثقات و الأوفياء و الجديرين بالمنصب من الجزائريين و القادرين على مواجهة الأوضاع التي تسودها الحرب و عدم الإستقرار ،كما قام بتقسيم الوظائف على صعيد الجهاز الإداري كالتالي :

- ✓ "لم يكن منصب الخليفة محدودا في الزمان :بينما كانت له السلطة التامة و كان يتمتع بكل الصلاحيات ،فهو ممثل الأمير و يحكم بإسمه .
- ✓ أما الأغا فقد كان يعين لمدة عامين مع إمكانية التجديد و هو مسؤول عن الأمن و عن المجاهدين (الجيش) ،كما أنه يراقب أعمال القياد و المشايخ خاصة في عملية جمع الضرائب.
- ✓ أما القايد فقد كان يعين لمدة عشرة أشهر مع إمكانية التجديد. "(قرفي،2008، صفحة37).

فقد كان الأمير عبد القادر يعتمد على تعيين هؤلاء على الكفاءة و يلغي كل الإعتبارات الشخصية العائلية و الإنتماءات الإثنية و كان همه بناء الدولة بسواعد جزائرية و ضمان التشاركية لكل الكفاءات دون أي إستبعاد ،وفق النموذج الحديث للدولة ،لكنه لم يفلح بذلك ولم يصل إلى مبتغاه خاصة بمقاومة بعض القبائل له و دخول الإحتلال الفرنسي للجزائر.

3. الاحتلال الفرنسي :تفكيك النظم الإجتماعية التقليدية و محاولة الإدماج .

خضعت الجزائر إلى إستعمار إستطاني ،لأكثر من قرن من الزمن ،تم خلاله تفكيك البنى الإجتماعية التقليدية للمجتمع المحلي الجزائري و التي حاولت طمس هويته و وضعه في قالب اجتماعي، اقتصادي لا يبلور العيش الكريم و لا الحياة الرغيدة ، فالنظم التقليدية كانت الضمان الوحيد لوحدة الشعب الجزائري آنذاك و الذي أخذ من فرنسا زمنا طويلا ، لتفيذ كل مآربها في حق الشعب الجزائري. فبدخول قوات الإحتلال الفرنسي إلى الجزائر ،سعت إلى الدمج بين بعض النظم التسييرية التي خلفتها الدولة العثمانية و بعض النظم التي استحدثها الأمير عبد القادر في دولته، بشكل مؤقت إلى حين استقرارها المحكم على الجغرافيا الجزائرية التي جربت فيها عدة سياسيات ، حسب ما تتطلبه الأوضاع أين مزجت في كل الحالات التسييرية بين الوظائف العسكرية و الإدارية .

فبعد سنة 1845 كانت هناك محاولات عديدة ،لإدماج الجزائر و الجزائريين مع فرنسا و الإدارة المركزية الفرنسية ،بالمقابل كانت بعض الأصوات الفرنسية تنادي بإستحالة الإدماج التام للشعب الجزائري بل يجب تأسيس مؤسسات ،تمثل حالة إنتقالية من أجل أن يستوعب الجزائريون حالة الإحتلال و يتقبلوها و ذلك بتقليدهم مسؤوليات و وظائف إدارية ، ففي بداية الأمر طبقت الإدارة المحلية الفرنسية ،منطق الإزدواجية في التسيير على أساس تقسيم المناطق التي يقطنها المستوطنون تسير بالمؤسسات الفرنسية و مناطق يسكنها الجزائريون تسيرها مؤسسات تجمع بين المدنية و العسكرية .لكن ظهر توجه آخر مع الجنرال بيجو الذي دعى إلى مبدأ حكم "العرب بالعرب "أو حكم الجزائريين بالجزائريين و هو يشابه الأسلوب العثماني في التسيير ،لقناعة هذا الجنرال الراسخة بإستحالة إستجابة الجزائريين و سهولة إدماجهم ،كما حافظ أيضا على بعض إرث الأمير عبد القادر المتمثل في منصب الخليفة، لقناعته أيضا بدارية و اضطلاع و كفاءة الأمير عبد القادر، بإعتباره كان صاحب مشروع تأسيس دولة ،حيث قام هذا الجنرال "بتقسيم البايلك على خمس مقاطعات تدعى خليفالك ،إقتداء بالأمير عبد القادر و تم تعيين عدد من الأجواد "(قرفي،2008، 44) ، وقد تم تعيين على رأس كل خليفالك وجهاء جزائريون ،الذين اعتبروا من النخب المحلية المتمكنين في مجال السياسة و الحرب و في اطار "حكم العرب بالعرب "،قام بتعيين قياد ،مهمتهم الوساطة بين سلطات الإحتلال المتمثلة في القادة العسكريين و بين الأهالي الجزائريين ،و أدت هاته الحركية إلى وظفنة المناصب التي يتقلدها الجزائريون :الخليفة ،الآغا و القايد.

و اعتبر سلك الوظائف الخاص بالجزائريين ،وسيلة ، تمكنهم من الإندماج مع الإدارة و سلطات الاحتلال خاصة بعد إنشاء المكاتب العربية ،التي كانت تعتمد على الحكم الغير مباشر و تستعين بالأجواد و وظائف أخرى تخص الجزائريين :كالمترجمين، القاضي ،الخوجة و الشاويش و تعيين الجزائريين في هاته الوظائف كان هدفها تيسير الإتصال و ربط العلاقات بين القبائل الجزائرية و سلطات الإحتلال و من أجل التمكن من السيطرة

عليها و إخضاعها لهاته السلطة ،حيث كانت هاته المكاتب بالأساس تعتمد على العمل الإستخباراتي من أجل جمع المعلومات حول السكان: عددهم ،ممارساتهم اليومية ،أوضاعهم الاقتصادية و السياسية، من خلال مجموعة من المخبرين، الذين دستهم سلطات الإحتلال في هاته القبائل مكنتها من إكتساب سلطة معرفية، وفرت المعرفة الكاملة بالنظم الإجتماعية و البنى التقليدية لهاته القبائل، من أجل إستخدام الوسيلة الأنجع لتفكيكها ،بالإضافة لوظيفة جمع الضرائب .

و في إطار تفكيك البنى التقليدية للمجتمع الجزائري الذي يقوم أساسا على القبيلة، قامت سلطات الإحتلال بتطبيق عملية تفكيكية لنظام القبيلة إلى الدوار و من الدوار إلى البلدية و ذلك بالقضاء على الملكية الجماعية للأرض ،التي تجعل أفراد القبيلة الواحدة متمسكين بالأرض التي تعتبر مصدر وحدتهم لأنها بالأساس تمنع الملكية الخاصة التي تخدم مصالح الإحتلال ،حيث عمد هذا الأخير إلى سن قانون "سنة 1863 المعروف بالسناتوسكونسولتsenatos consulte قانون الأرض الذي كان هدفه حشد القبائل الجزائرية في مساحات من الأرض التي تكفيها إقتصاديا حتى يستولي الفرنسيون و الأوروبيون على الفائض"(قرفي،2008، صفحة 51) . فتم تقسيم هاته القبائل إلى عدة دواوير ،الأمر الذي مكن سلطة الإحتلال ،من تفككيك البنية الإجتماعية و السياسية للقبيلة و محو النظام القبلي ،ليصبح الدوار و أهل الدوار ينتمون إلى التنظيم الإداري الذي ينظم حياة الأهالي :السياسية ،الاجتماعية و الاقتصادية ،حيث أن "الدوار مكون من عدة عائلات ،أصبحت تكون وحدة إدارية تسيرها الجمعة* و إعتماد تقسيم الدوار من خلال إعتماد ملكية الأرض الخاصة ، يؤدي إلى إنحلاله بشكل تلقائي لأنه أصبح وحدة إدارية ممهدة لتنظيم البلدية ،حيث إعتمدت سلطات الإحتلال على البلديات المختلطة و البلديات كاملة الصلاحيات، فالبلدية المختلطة، أعتبرت المؤسسة التي قضت فعليا على نظام القبيلة و الدوار ،حيث كانت تخضع لسلطة المتصرف الإداري الذي يعينه الحاكم العام و له كل الصلاحيات الإدارية و السياسية ،كما أن هاته البلديات بها المجلس البلدي كهيئة استشارية ، يتكون أعضاؤه من المتصرف الإداري و مساعدين و أربع أعضاء فرنسيين منتخبين و رؤساء الجمعات، الذين يتم انتخابهم و قياد الدوار الذين يعينون من قبل الحاكم العام، حيث أن التمثيل الجزائري لم يكن يتمتع بأي صلاحية بسبب تسلط المتصرف الإداري من جهة و من جهة أخرى عدم تمتعهم بأي ثقافة إدارية تمكنهم من ممارسة وظائفهم و أدوارهم بكفاءة .

أما في البلديات كاملة الصلاحيات ،أين يمكن أن يسمح للفرنسيين فقط بالمشاركة و الإستفادة من الإمتيازات ،فلهم كل الصلاحية لوضع السياسات على جميع الأصعدة ،التي تخدم المصالح المدنية بالدرجة الأولى و مصالح الإحتلال بالدرجة الثانية ، مع متابعة تنفيذ هاته السياسات و كان التمثيل الفرنسي في المجلس أكثر بكثير من التمثيل الجزائري، فكانت الأقلية الفرنسية المسيطرة بالأغلبية في التمثيل و الأغلبية الجزائرية المستبعدة بالأقلية في التمثيل و ليس لديهم أي صلاحيات سلطوية أو أي إمتيازات وكانت الدواوير التي مازالت قائمة و تابعة للسلطة الإدارية و السياسية لهاته البلديات ،تسير من طرف "المساعدون الأهالي" ، تحت الرقابة الصارمة لرئيس البلدية ،حيث في "1919 أصبح هؤلاء "المساعدون الأهالي"، يحملون لقب القايد و أندمجوا مع مر الزمن في الإدارة الفرنسية ليصبحوا أعوانا بلديين و القايد في هذا النوع من البلديات تقتصر صلاحياته على جمع المعلومات و إشعار السلطات المحلية بكل ما يدور في إقليم دواره ،كما أسندت إليه كذلك مهام تسيير الحالة المدنية و تسجيل المستجدات على مستوى الزواج و الولادات و الوفيات و القايد إما أنه ينتمي إلى الدوار و يستمد منه سلطته و قوته و إما يكون من قدامى الجيش الفرنسي يساعده كاتب يدعى الخوجة و كذلك قيم Champêtre و هو في إحتكاك دائم مع السكان و مطلع على جميع أحوالهم " (قرفي،2008، صفحة57).

فكما فكك الإحتلال البنى الإجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري ،قام أيضا بالمساس بأهم دعامة لهاته النظم و المتمثلة في من حددتهم هاته النظم كقادة ،حيث تم إستبعاد هؤلاء القادة الذين ينتمون إلى عائلات عريقة و قبائل معروفة و الممارسون و المتمرسون للسلطة و تربطهم بالقبيلة روح الإنتماء و اللحمة العائلية ،التي منحتهم الجاه و المكانة و السلطة و الشرف و تم تعيين خلفا لهم قادة لا صلة لهم بالقبيلة أو الدوار من ناحية الإنتماء و القرابة وغير عارفين بأحوالها و أوضاعها و لا يتميزون بأي خصائص أو سمات كان أفراد المجتمع على أساسها يختارون قادتهم، بل كانوا أشخاصا سيئين لم يستطع المجتمع المحلي تقبلهم و ربط علاقة تواصلية معهم و فرضوا على سلطات الإحتلال أن يتم إختيار قادتهم من

* الجمعة :هي عبارة عن نظم تقليدية، إلتجأ إليها الإحتلال الفرنسي و إلى تفعيل نشاطها و حور مهامها و دورها و فعاليتها أيضا ،فهي مجرد نظم إفتراضية تخدم بالأساس مصالح الإحتلال ،لذاك لم يهتم الأفراد المعنيون بعد ما إختيارهم عن طريق الإنتخاب و التعيين المباشر ،لتسيير هاته الهيئة بتفعيل نشاطاتها نظرا لعدة أسباب منها :أن رأيهم لا يعتد به و لا يمكنهم اتخاذ أي قرار إلا الذي تقرره سلطات الاحتلال ،بالإضافة على أن معظم هؤلاء الأعضاء أفراد أميون لا يهتمون بالجانب البيروقراطي للوظيفة و ما تقتضيه من نشاطات إدارية ككتابة التقارير.

أواسطهم و يتم تداول هذا المنصب بالوراثة من أجل تثبيت الإستمرارية و إعادة التموقع في هرمية السلطة مع تكريس النظم التقليدية و كانت الجمعة أيضا تسعى جاهدة أن يكون شيخ القبيلة أو الفرقة من أبنائها، لكن هذا الإختيار يجب أن يطابق المواصفات التي تحددها سلطات الإحتلال في القايد و التي تتمثل في "أن يكون خادما و سيدا :خادم مطيع ،أمين ، متفان في خدمة فرنسا ، مثلما كان ينتظر منه أن يحسن التحكم في محكوميه و من الصفات الأخرى التي يمكن إعتبارها صفات تقليدية هي أن يتصف بالشجاعة و رشاقة الفارس و أن يكون رجل بارود ،لذلك كان لزاما على المسؤول الذي تعينه الإدارة الفرنسية و تتعامل معه في ذات الوقت رجل القبيلة و رجل فرنسا "(قرفي،2008، صفحة59) . و في الواقع لم تكن لديهم أي صلاحيات لإتخاذ القرار و وظائفهم اقتصرت على الوظائف الإدارية كالتقارير و تسيير الموظفين،متابعة أمور الجباية ، ملء السجلات ،إجراء الإحصاءات ... فتحولت وظائفهم التقليدية إلى و ظائف بيروقراطية مست مكانتهم الإجتماعية و انتقصت من حرمة مكانتهم فعاشوا حالة الإغتراب و لم يستوعبوا الوضع ،إلى غاية إندلا ع ثورة التحرير .

و كإجراءات جديدة، قامت سلطات الإحتلال بإلغاء الدواوير التي مازالت قائمة و البلديات المختلطة، فعممت البلديات كاملة الصلاحيات في الفترة من 1956 إلى 1958 ،كما قامت بإتباع سياسة إعادة نشر السكان و ذلك لتكريس المزيد من التفكك الإجتماعي و إلغاء إرتباط الإنسان بالأرض و لإبعاد هؤلاء الأهالي عن المجاهدين لقطع أي دعم لوجستي عنهم و أصبحت البلديات كاملة الصلاحيات تقوم على تنظيم حياة الأهالي ،كما إزداد عدد البلديات فواجهت سلطات الإحتلال نقص التأطير ،الأمر الذي أجبرها على زيادة التمثيل الجزائري و إن كان صوريا من المنتخبين في المجالس البلدية ، من خلال مخططات تعمل على تنفيذها على أرض الواقع ، مثل مخطط قسنطينة 1958 الذي هدف على إدماج الجزائريين في الحياة السياسية والإجتماعية و الإقتصادية ،لكن جبهة التحرير الوطني تصدت لهاته المخططات و منعت الجزائريين من المشاركة في انتخابات 1959.

لقد نجح الاحتلال الفرنسي في تفكيك البنى التقليدية للنظم الإجتماعية للمجتمع المحلي الجزائري و تمكن من منح الجزائريين التموقع في سلسلة السلطة الهرمية الإدارية ، التي اعتبرت كنخب محلية عاشت حالة الإغتراب بين الوظيفة الإدارية و الدور و المكانة التي تمنحهم إياه القبيلة و الدوار، لكنها فشلت في تشكيل نخب محلية لها الولاء التام لفرنسا و داعمة لمشروعها الإستدماري .

4. النخب و النخب المحلية بعد الإستعمار .

يمكن القول أن الفترة المصاحبة لبداية الاستعمار عرفت صعود فئة نخبوية الذين كانوا يسعون دائما الى الاندماج في الأمة الفرنسية ببعد يقود إلى الحفاظ على مكتسباتها و هي الفئات التي سيندمج أبناؤها مستقبلا في المدارس الفرنسية و يرتقون ليتبوؤوا عدة مناصب في الفترة الإستعمارية و التي ستقدم لنا فئة الإندماجيين مستقبلا ، و ظهرت فئة أخرى عرفت تطورا مع بروز التصنيع و تشكل بوادر حركات عمالية و نقابات التي ستشكل تكتلات سياسية متأثرة بالمد اليساري و التي ستكون قريبة من فهم واقع المجتمع الجزائري المهمش و التي ستنادي بجزائر مستقلة بالتالي ستبرز تلك النخب السياسية ذات البعد التحرري الشعبوي الذي سيطغى ليعلن أغلب منتميه الإنتماء إلى الثورة بعد نضال سياسي في احزاب مختلفة و بالتالي حاولت هذه النخب الوليدة السيطرة و تدجين النخب البرجوازية التقليدية و أبنائها من الإندماجيين بالإلتحاق بها أو مناصبتهم العداء و هدا ما تم في أغلب الأحيان بإلتفاف الكثير منهم ضمن موجة التحرر.

و يمكن القول و بشكل آخر ان معالم الحداثة و التغير في الاشكال التقليدية للنخب بدأت تظهر في الجزائر مع بروز الحركة الوطنية ، و ذلك مع التغير الذي طرأ على المجتمع الجزائري سواء على النسق السياسي أو الاجتماعي فيقول مُحَمَّد حربي " لقد حل الشعب محل القبيلة، و الحزب محل الزاوية الدينية... و حول أبناء الريفيين في هجرتهم إلى المدن التيارات المعتدلة و أخلطوا ترتيبها و استأصلوها، حيث شكلوا باعتبارهم حشدا كبير الوطنية الشعبوية، فالمحسوبية التي كانت عند الأعيان أصبحت الآن في الأحزاب السياسية "(Harbi,1992,page 66) ، فقد أدى هذا التحول إلى قلب البنى الإجتماعية التقليدية في الجزائر و بروز نوع من التحديث على مستوى هذه الأنساق و البنى، لكن مع هذا نلاحظ بقاء الموروث الفكري التقليدي كمعطى أساسي في المجتمع الجزائري .

و منه يحيلنا هذا و أنه في الإستقلال نجح تحالف ضمني بين البرجوازية الصغيرة التي كانت مندمجة و لو بدرجات معتبرة في النسق الثوري من ابقاء البرجوازيات التقليدية و الأعيان التقليديين الذين كانوا قبل الأستقلال خارج السلطة و ذلك بتحالفها مع العسكريين ، فكما تقول مغنية الأزرق في الصراع النخبوي"كانت هذه الحتمية الإستعمارية مسؤولة عن ازمة يوليو 1962 ، حيث أحست النخب البرجوازية و النخب البرجوازية الصغيرة أنهم مهيؤون بالقدر نفسه لحكم البلد ، و أصبح الدور الحاسم الذي قام به الجيش ممكنا لأن البرجوازية لم تكن تملك قاعدة اقتصادية مكتملة

النمو و لا كان بإمكانها أن تطلب دعم الفلاحين لكي تهزم مسعى البرجوازية الصغيرة الى السلطة و قد أمد انتصار القسم العسكري من البرجوازية الصغيرة بتأكديه على الكفاية و الخبرة و التصنيع السريع"(الأزرق،1980، الصفحات98-99). هذا الذي سيولد أشكال النخبوية التي ستستمر بتحديث نفسها و الإنتقال من التقليدانية لبروز فئة النخب الصناعية و الإدارية و العسكرية و السياسية ذات الشكل الأكثر حداثة من النخب البرجوازية التقليدية، التي رغم وصول الكثير من أبنائها لمراكز جد مهمة لكن ستبقى تحت المراقبة بسبب الماضي العلائقي لعائلاتهم بالإستعمار للكثير منهم .

لقد ارست هذه الحركية التي عرفها المجتمع الجزائري ما بعد الإستعماري و بروز النخب التي سبق و ذكرناها ذات بعد حداثي كنخب الإدارة و المقاولين و رجال الأعمال و النخب الحزبية بعد التعددية و العسكرية، بروز أشكال نخبوية أخرى متأثرة بكل هذه المعطيات الما قبل و المابعد الإستقلال و خصوصا في البعد السياسي، فيرى الباحث عبد الناصر جابي وجود عاملين أساسين يفسران العمل السياسي في الجزائر و تأثيره و تأثره بفضاء النخب و لاسيما في عمليات الإنتخابية: مركزا على عناصر اساسية أبرزها القطاعية اللغوية – الثقافية و الجهوية.

فيقول الباحث مُحَّد غالم عن نظرة جابي موضحا " تخترق الدولة و المجتمع تناقضات أخطرها الصراع الثقافي اللغوي الذي جزأ النخبة إلى معربين ذوي تكوين تقليدي أو شبه تقليدي و إلى مفرنسين ذوي تكوين "أكثر عصرية". يتحكم المعربون في القطاعات التربوية و الإيديولوجية و الإعلام في حين استأثرت النخبة المفرنسة على الإدارة و الإقتصاد بما فيها القطاعات التقنية. إن هذه "القطاعية" التي تميز النخبة الجزائرية أثرت على الانتخابات تأثيرا بالغا مثلما أثرت النزعات الجهوية فيها. فالنزعة الجهوية هي ذلك الشعور بالإنتماء لجهة معينة من القطر قد تستند إلى خصوصيات ثقافوية أو اجتماعية. في الجزائر، تسيطر "جهوية الشرق" على الجيش و المؤسسات العليا كالرئاسة و تواجهها – منذ الاستقلال – الجهوية القبائلية " المعارضة، ثم جهوية الغرب التي تعتبر نفسها محرومة سياسيا و اقتصاديا. إن العلاقة المختلفة التي تقيمها الجهويات بالدولة الوطنية –خاصة في فترة الأزمة – تفسر إلى حد بعيد اتجاهات الثقافة السياسية السائدة.

و بالتالي يمكن القول تنقسم الحركات الإجتماعية في الجزائر كنتاج للحراك النخبوي و الفاعلين المتميزين: إلى حركة اجتماعية كلاسكية تعتمد على فاعلين اجتماعيين مثل العمال و الطلبة و النساء و أرباب العمل و تعبر على نفسها في مجالات عصرية مثل المصنع و الجامعة و المعمل. ينظر إليها على أنها مهادنة و قريبة من السلطة، لم تتحول إلى قوة انتخابية فعالة مما يفسر نتائج الأحزاب الديمقراطية في الانتخابات و في المقابل برزت خلال الثمانينات الحركة الإجتماعية الشعبوية التي تستند إلى عالم التهميش و الإقتصاد الموازي داخل المدن الكبرى. فقد استطاع الإسلام السياسي – الجذري منه – أن يستحوذ عليها و يحدد لها أهدافا سياسية كالاستيلاء على السلطة و تغيير النظام القائم، فالمدينة تحولت إلى "مكان بروز الفوارق الإجتماعية الكبيرة "و تميز تاريخها المعاصر بهجرة واسعة للريفيين الذين شكلوا القاعدة الاجتماعية الرئيسية للإسلام السياسي"(غالم،2000، الصفحات 80-81).

بالتالي يمكن القول أن النخب في الجزائر المستقلة و خصوصا المحلية منها تتأرجح في إرث عميق من التجاذبات السوسيوسياسية و الإقتصادية و الإجتماعية التي ورثت تناقضات كبيرة فلازالت الأشكال التقليدية و لو بشكل بسيط حاضرة في الفضاءات النخبوية المحلية و التي و إن عرفت صدمة الحداثة فستظل تعمل على التحالف تارة مع مثيلاتها بمختلف أشكالها و تارة مع الأنساق النخبوية العتيقة لتثبيت نفسها و لإعادة انتاج سلطتها و وجاهتها في المجتمع المحلي سواء بتناقضاتها او توليفاتها.

IV– الخلاصة:

إن الحديث عن النخب في مجتمعاتنا المغاربية ككل أو مجتمعنا الجزائري بشكل خاص، سيحيلنا الى مساءلة المفهوم من منطلقين عتيق / حداثي أو وطني / محلي ، بالتالي كانت هاته الورقة البحثية، عبارة عن إلمام بجزء هام من قراءات النخب في الجزائر بحكم أن أغلب الدراسات التي تناولت الموضوع أولت اهتمام بالغا بالمفهوم في شقه العام و السياسي بشكل كبير مع إغفال البعد الأنثربولوجي و المحلي لهذا المعطى ودوره الكبير في تشكيل الفضاءات المكاناتية أو العينية و في بناء فضاءات السلطة الإجتاعية و السياسية الرمزية و حتى المادية ، ما نستقيه هو دور هاته النخب في تشكلات المجالات على المستويات المحلية و ارتقائها حتى في عمليات صنع القرارا على مستويات أعلى بسبب شبكاتها العلائقية و الزبونية عموديا و

أفقيا و ما نتفق عليه هو إلاء الاهتمام بهاته الظاهرة السوسيو– انثروبولوجية في فضاءاتها باعتبارها فاعلا مؤثرا و هاما في تبنين الأشكال السلطوية و القوة و الإقتصاد و المقاولاتية ... الخ

– الإحالات والمراجع :

1) أقفلي، حماني.(2002). **السلوك الاجتماعي و السياسي للنخبة المحلية . الطبعة الأولى، المغرب : مركز طارق بن زياد.**

2) الأزرق،مغنية .(1980). **نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار و التغيير الاجتماعي السياسي** . الطبعة الأولى، ترجمة، سمير كرم ، لبنان : مؤسسة الابحاث العربية

3) العطري،عبد الرحيم(2013). **سوسويولوجيا الأعيان آليات انتاج الوجاهة السياسية**، الطبعة الثالثة، الرباط : دفاتر العلوم الإنسانية ، سلسلة ابحاث و دراسات رقم 02

4) القرعاوي،هشام: **النخب المحلية و صناعة القرار المحلي**، نقلا عن موقع https://m.facebook.com/guidexam/photos/a.498015800295181/1112350935528328/?type=3&locale2=de_DE ،بتاريخ28/ 03/ 2020، الساعة 21:38.

5) اللوزي،سليم .**النخبة المحلية و تطوير مفهوم المشاركة السياسية** موقع الحوار المتمدن http://www.ahewar.org/debat/ بتاريخ2009/06/12 ،الساعة 09:59.

6) حوراني، ألبرت. (1986).**الفكر العربي في عصر النهضة (1798–1939)**،ترجمة كريم عزقول ، الطبعة الرابعة، لبنان: دار النهار للنشر.

7) **سعادة،مولود**.(2010). **النخبة و المجتمع تجدد الرهانات ، مجلة الباحث الاجتماعي**،(10)،1-17–https://www.univ constantine2.dz/facshs/elbahith/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%B1%D9%82%D9%85-10-/%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1-201

8) **صالح،هاشم**.(1986). **حوار مع بيار بورديو (بورديو بين كارل ماركس و ماكس فيبر يمكن للعرب أن يكون لهم عصر تنويرهم الخاص)، مجلة الفكر العربي المعاصر ، مركز الانماء القومي ، العدد (37) ،65–77.**

9) عبد الفتاح ،اسماعيل سيف الدين.(1981).**في النظرية السياسية من منظور إسلامي: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر**،مصر: المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، سلسلة الرسائل الجامعية 25 .

10) غالم،محمد .(2000). الانتخابات : الدولة و المجتمع قراءة لكتاب عبد الناصر جابي ، مجلة إنسانيات،المركز الوطني للبحث في الانثربولوجية الثقافية و الاجتماعية ،(10) وهران ،82-80، https://journals.openedition.org/insaniyat/8150

11) قرفي،عبد الحميد.(2008). **الادارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية** ،الطبعة الأولى، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع.

12) لكريني،إدريس.(2008). النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية ، نقلا عن موقع الحوار المتمدن – http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid بتاريخ14 / 1 / 2008 الساعة 11:06 .

13) نوح،يامن.(2019). اهل الحل و العقد : في رحلة المفهوم ، نقلا عن موقع موؤمنون بلا حدود ،www.mominoun.com/articles 5714بتاريخ 12 /2019/04الساعة 18:27 .

14) هنية، عبد الحميد .(2013). بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى، وآليات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الانسانية ، ، قطر ،01 (04) .27-07. https://omran.dohainstitute.org/ar/issue004/Pages/art01.aspx

15) Harbi . M.(1992). L'Algérie et son distin croyants ou citoyens, Paris: arcantere.

– ملاحق :

الشكل 1: أشكال النخبة المحلية وفق أقفلي حماني

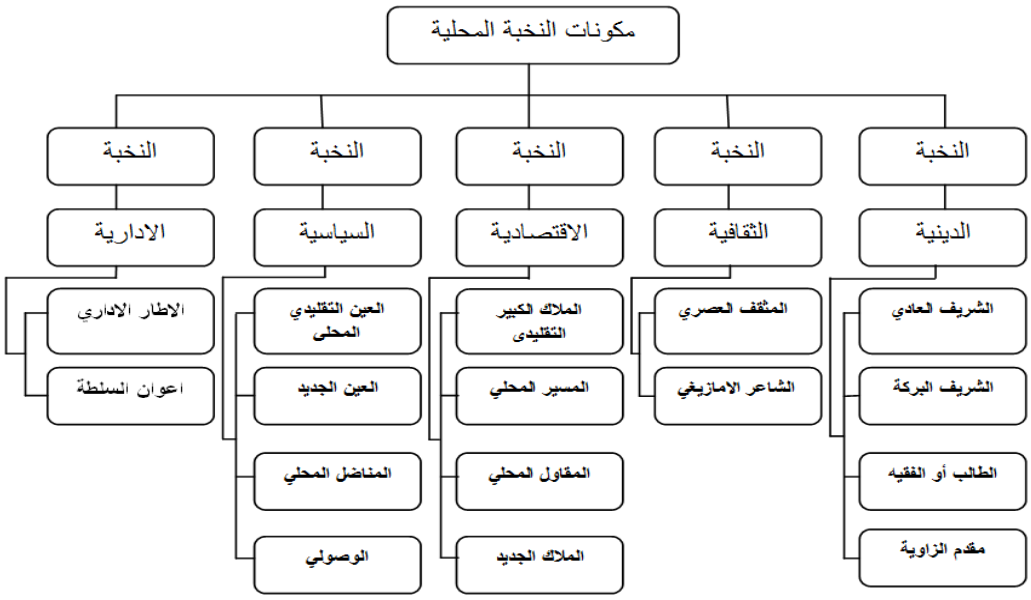

المصدر: (أقفلي،2002،صفحة06)

الشكل 2: أشكال النخب المحلية في المجتمع المحلي

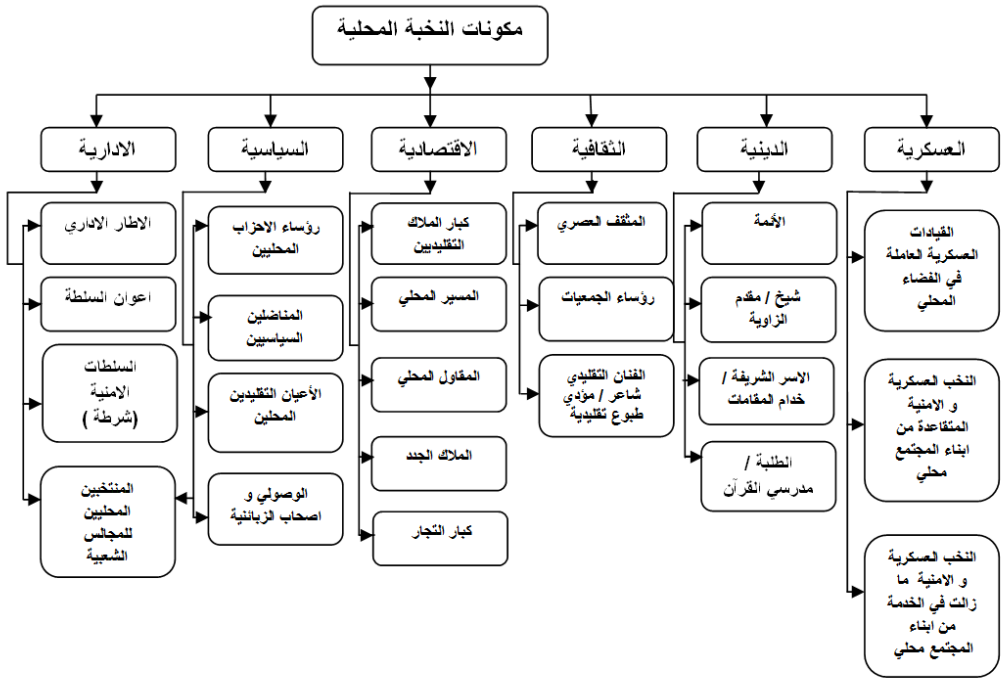

المصدر: إعداد الباحثين

الشكل 3:تراتبية النخب المحلية في العهد العثماني –عهد الدايات

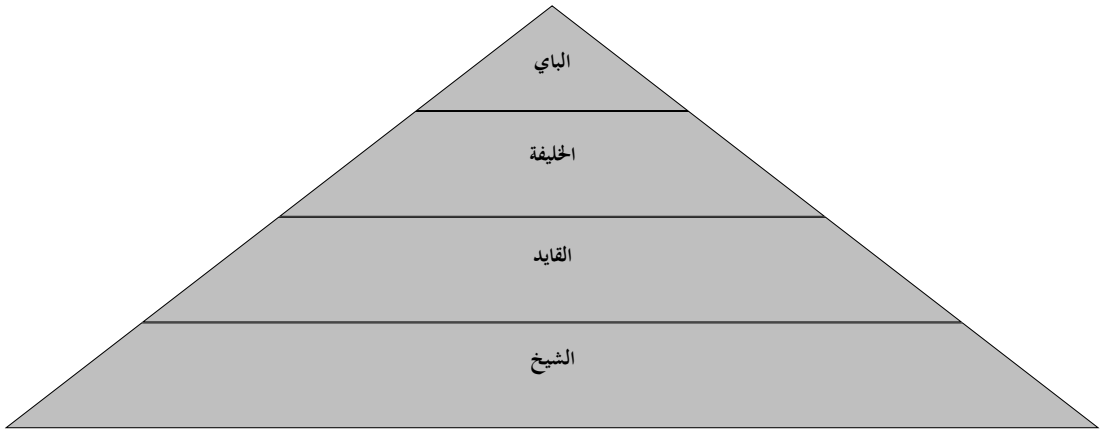

المصدر: إعداد الباحثين

الشكل 2: تراتبية النخب المحلية في دولة الأمير عبد القادر

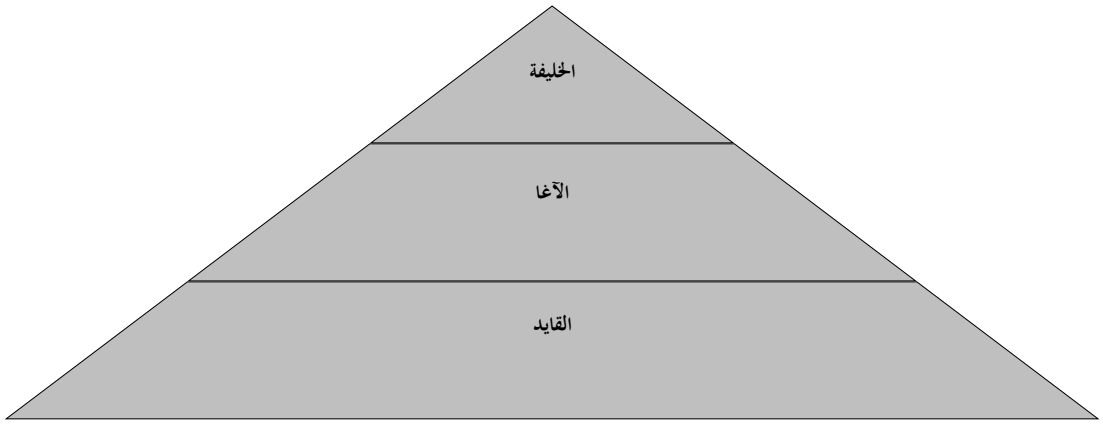

المصدر: إعداد الباحثين

الشكل 3: تراتبية النخب المحلية في بداية الاحتلال الفرنسي

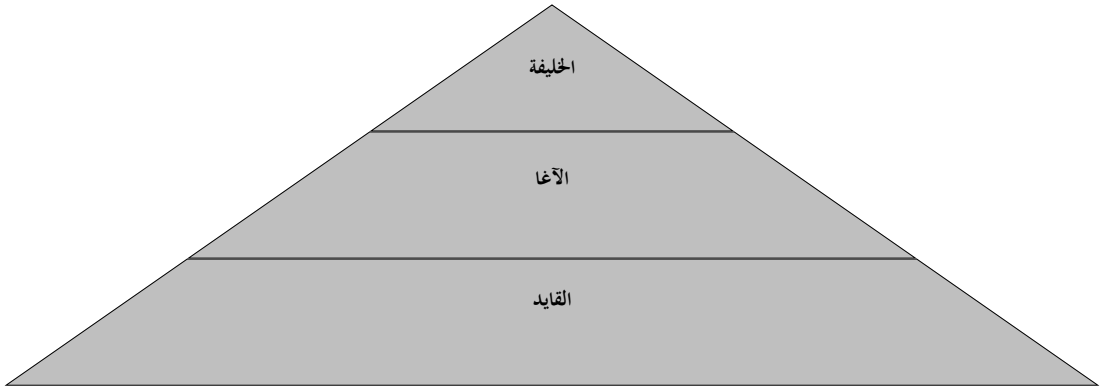

المصدر: إعداد الباحثين